ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 24, Vol 8, Year 2 | December 2025 | Jumada Al Akhirah 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

أزمة الشرعية في «الدولة العبرية»
قراءة في أزمة القضاء والاحتجاجات الشعبية

إعداد: الباحث / نبيه حسين عواضة | الجمهورية اللبنانية
طالب دكتوراه في العلوم السياسية / الجامعة الإسلامية في لبنان
E-mail: niroda2@hotmail.com | https://orcid.org/0009-0003-3944-4944
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.33

تاريخ الاستلام: 2025/11/29	تاريخ القبول: 2025/12/8	تاريخ النشر: 2025/12/15

للاقتباس: عواضة، نبيه حسين، أزمة الشرعية في «الدولة العبرية»: قراءة في أزمة القضاء والاحتجاجات الشعبية، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الثامن، العدد 24، السنة 2، 2025، ص-ص: 721-733.
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.33

المُلخّص

يتناول هذا البحث أزمة الشّرعيّة في «الدّولة العبريّة» من خلال تحليل البنية السّياسيّة الدّاخليّة وما شهدته من تفكّك مُتصاعد بين التّيارات الدّينيّة والعلمانيّة واليمينيّة والليبراليّة. ويستعرض جذور الإنقسام منذ تأسيس الدّولة، مع التّركيز على الصّراع حول صلاحيّات القضاء وتداعيّات «الإصلاح القضائيّ» الذي طرحته حكومة نتنياهو عام 2023 وما أثاره من إحتجاجات واسعة استمرّت حتى عام 2025. كما يُحلّل البحث دور الدّولة العميقة—الجيش، الشّاباك، الموساد— ومدى تأثرّها بالأزمة الدّاخليّة، إضافة إلى انعكاسات التفكّك المجتمعيّ والمؤسساتيّ على مستقبل المشروع الصهيونيّ ووظيفته الإقليميّة. ويخلص البحث إلى أنّ أزمة الشرعيّة أصبحت تهديدًا بنيويًا يُطاول أُسس الحكم وإمكانيّة إستمرار نموذج الدّولة كما تشكّل منذُ عام 1948، ممّا يفتح الباب أمام سيناريوهات مُتعدّدة تتراوح بين إعادة هيكلة النّظام السّياسيّ أو تعمّق الإنقسام وربما تحوّله إلى صراع أهليّ منخفض الوتيرة.

الكلمات المفتاحيّة:أزمة الشّرعيّة، الإنقسام الدّاخليّ، الإصلاح القضائيّ ، الدّولة العميقة، المشروع الصّهيونيّ.

(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

The Legitimacy Crisis in the "Hebrew State": An Analysis of the Judiciary Crisis and Popular Protests

Author: Researcher / Nabih Hussein Awada | Lebanese Republic
PhD candidate in Political Sciences | Islamic University of Lebanon
E-mail: niroda2@hotmail.com | https://orcid.org/0009-0003-3944-4944
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.33

Received : 29/11/2025	**Accepted :** 8/12/2025	**Published :** 15/12/2025

Cite this article as: Awada*, Nabih Hussein, The Legitimacy Crisis in the "Hebrew State": An Analysis of the Judiciary Crisis and Popular Protests, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 8, issue 24, 2025, pp. 721-733. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.33*

Abstract

This study examines the legitimacy crisis within the Israeli state by analyzing the deep political and societal fragmentation that has intensified in recent years. Further, it explores the historical roots of internal divisions among secular, religious, right-wing, and liberal sectors, with a particular focus on the judicial overhaul proposed by the Netanyahu government in 2023 and the mass protests that continued through 2025. The research assesses the role and reaction of Israel's deep-state institutions—the IDF, Shin Bet, and Mossad—and evaluates how these internal fractures influence the stability of the Zionist project and Israel's strategic regional function. The findings suggest that the current legitimacy crisis poses a structural threat to the foundations of governance and the cohesion of the state as established since 1948. As a result, the study concludes that Israel is heading toward several potential scenarios, ranging from systemic political restructuring to a deepening of internal polarization that could escalate into a low-intensity internal conflict.

Keywords: Legitimacy Crisis - Internal Division - Judicial Reform - Deep State -Zionist Project.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المقدمة

تشهد «الدولة العبرية» – «إسرائيل» في السنوات الأخيرة أزمة متصاعدة تتعلق بالشرعية السياسية والقضائية، انعكست بوضوح في الاحتجاجات الشعبية المتكررة منذ 2023 وحتى 2025، وما صاحَبها من انقسامات داخل المؤسسات الأمنية والسياسية. وتتمثل الإشكالية المركزية لهذا البحث في دراسة أسباب هذه الأزمة، وطبيعة الانقسامات بين مؤسسات الدولة العميقة، مثل الجيش، والشاباك، والموساد، من جهة، وبين الحكومة والسياسة التشريعية من جهة أخرى، وتأثير ذلك على المشروع الصهيوني وأفقه الاستراتيجي. يعتمد البحث منهج التحليل السياسي والاجتماعي، مع دراسة للمصادر الأولية والثانوية، كما والسعي إلى رصد انعكاسات الأزمة على المشهد الداخلي «الإسرائيلي»، فمن خلال هذا المنهج، يمكن فهم ديناميات الانقسام السياسي والاجتماعي داخل الدولة، وتحديد مدى تأثير هذه الأزمة على استقرار «المشروع الصهيوني» واستمرارية «الدولة العبرية.»

أولا: مفهوم الشرعية

يُعدّ مفهوم الشرعية من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، فهو «يشير إلى مدى قبول المجتمع لسلطة الدولة واعترافه بحقها في ممارسة الحكم وبسط نفوذها»[1], بحيث تقوم الشرعية على جملة من العناصر، أبرزها احترام القواعد الدستورية، والقدرة على توفير الأمن والخدمات، إضافة إلى مستوى الرضا الشعبي واستقرار المؤسسات السياسية. كما انه هناك انماط لهذه الشرعية:»الشرعية التقليدية والكاريزمية والعقلانية. القانونية، والتي تشكّل الإطار المرجعي لفهم النظم السياسية الحديثة». «فالشرعية هي أحد مصادر «الدعم السياسي» التي تمنح النظام القدرة على امتصاص الأزمات والحفاظ على تماسكه الداخلي»[2]. أما في الفكر العربي، «فالشرعية مرتبطة بقدرة الدولة على بناء عقد اجتماعي فعّال يتجاوز الولاءات الطائفية والعقَدية، ويستند إلى رضا المواطنين عن أداء السلطة وسياساتها العامة»[3]. وفي ضوء ذلك، تصبح دراسة الشرعية في الحالة الإسرائيلية ضرورة لفهم التوترات المتصاعدة داخل بنية «الدولة العبرية»، ولا سيما في ظل الانقسامات المؤسسية والاحتجاجات الشعبية التي باتت تهزّ أسس النظام السياسي ذاته.

ثانيا: جذور الانقسام داخل البنية السياسية الإسرائيلية

تعود جذور الانقسام داخل البنية السياسية الإسرائيلية إلى لحظة التأسيس الأولى، فهي تشكّلت

(1) Weber, Max.** *Economy and Society*. University of California Press, 1978. pp. 213–217.

(2) 2** .Easton, David.** *A Systems Analysis of Political Life*. Wiley, 1965. p. 112.

(3) **نزيه الأيوبي.** *صناعة الدولة في العالم العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية، 1995. ص 54.

على قاعدة تنازع أيديولوجي بين تيارات متعددة، وعلى الرغم من عدم نجاح اي منها في فرض تصور جامع لطبيعة الدولة وهويتها, بحيث حملت الحركة الصهيونية منذ بداياتها انقسامًا بنيويًا بين التيار العمالي–الاشتراكي، الذي قاد مؤسسات «الييشوف» وسعى لبناء مجتمع حديث يقوم على مركزية الدولة والمؤسسات، وبين التيار اليميني–التصحيحي الذي رأى في المشروع الصهيوني حركة قومية–توراتية تستمد شرعيتها من التاريخ والأسطورة أكثر مما تستمدها من البناء المدني والمؤسسي»[1]. وانتقلت هذه الانقسامات إلى داخل النظام الحاكم، وتحديدًا بين حزب «مباي» الذي سيطر على الدولة لعقود، وبين القوى اليمينية والدينية التي شعرت بالتهميش السياسي والاجتماعي مع إعلان الدولة عام 1948.

وكان لموجات الهجرة دورًا حاسمًا في إنتاج خطوط اختلافية اجتماعية كانت او ثقافية؛ فقد هيمنت النخبة الأشكنازية على المناصب السياسية والعسكرية والاقتصادية، بينما وجد المهاجرون الشرقيون أنفسهم على هامش الدولة، ما أدى إلى نشوء شعور متراكم بالتمييز الاجتماعي والسياسي. «فهذه البنية غير المتجانسة أسست لنمط «القبيلة السياسية» داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث تعمل كل جماعة على حماية مصالحها ضمن شبكة من الولاءات الداخلية بدل الانصهار في هوية وطنية جامعة»[2].

وزاد غياب دستور مكتوب من تعميق الانقسام بين السلطات، خصوصًا بين الحكومة والمحكمة العليا التي تحوّلت تدريجيًا إلى لاعب سياسي يحدّ من سلطات اليمين الحاكم. « فطبيعة النظام الإسرائيلي القائمة على توازنات هشّة وصلاحيات متداخلة جعلت كل أزمة سياسية تتحول تلقائيًا إلى معركة حول تعريف الشرعية وحدود سلطة القضاء والكنيست»[3]. وتجلّى هذا الأمر بوضوح في التوترات المتصاعدة بين المعسكرات الدينية والعلمانية، وبين المركز الليبرالي واليمين القومي، وهي توترات تكررت مرارًا وصولًا إلى احتجاجات 2023 وما بعدها.

وبهذا، فإن الانقسام داخل البنية السياسية الإسرائيلية ليس ظاهرة طارئة، بل هو نتاج تاريخ طويل من التباينات الأيديولوجية والعرقية والدينية والمؤسسية، ما يجعل كل أزمة معاصرة امتدادًا لسياق بنيوي عميق يهدد تماسك «الدولة العبرية».

ثالثا: نتنياهو وإضعاف القضاء: الخلفيات والدوافع

إن السعي الحثيث لرئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإعادة تشكيل القضاء يشكل أحد أبرز

(1) 1. **Horowitz, Dan & Lissak, Moshe.** *Origins of the Israeli Polity*. University of Chicago Press, 1978, p. 44

(2)2. **Holsti, Ole.** *Public Opinion and Israeli Foreign Policy*. Routledge, 2000, p. 112.

(3) 3. **Shapira, Yoram.** *Israeli Democracy: Fragmentation and Crisis*. Cambridge University Press, 2018, p. 76.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تجليات أزمة الشرعية خلال العقد الأخير. فمنذ عودته إلى السلطة عام 2009، بدأ تركيزه يتصاعد تجاه ما وصفه بـ«تحجيم» المحكمة العليا والنيابة العامة، وهو توجه ارتبط بثلاثة عوامل رئيسية. العامل الأول «ذاتي–سياسي، إذ تعمّدت ملفات الفساد التي طاولت نتنياهو، بما فيها القضايا 1000، 2000، و4000، جعلته يرى في القضاء تهديدًا مباشرًا لبقائه السياسي، فكان مشروع إضعاف القضاء وسيلة للدفاع عن نفسه وضمان حصانة غير مباشرة, «[1]. العامل الثاني أيديولوجي، «إذ ينتمي نتنياهو إلى اليمين القومي الجديد الذي يرى في المحكمة العليا سلطة موازية تتجاوز سلطات الحكومة، ويستند في ذلك إلى دعم التيارات الدينية والحريدية التي اعتبرت أن استقلال القضاء علماني ومهيمن على سياسات الدولة منذ عقود». [2] أما العامل الثالث فهو بنيوي–انتخابي، «إذ استخدم نتنياهو مشروع القضاء لتعزيز تحالفه مع أحزاب اليمين المتطرف مثل «الليكود»، و«الصهيونية الدينية»، و«شاس»، مقدّمًا لهم وعدًا بإحداث «ثورة قانونية» تسمح بتمرير أجندتهم الاستيطانية وتعزيز سيطرة اليمين على الدولة العميقة»[3].

لقد تجاوز المشروع مجرد الإصلاح الإداري، فقد اعتبر نتنياهو ان المحكمة العليا آخر الحواجز أمام مشروعه السياسي، خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وشرعنة سياسات الضم. «وجاءت خطة وزير العدل ياريف ليفين عام 2023 لتترجم هذه الرؤية عمليًا، خصوصًا البنود المتعلقة بإلغاء «ذريعة المعقولية» وتغيير آلية تعيين القضاة، وهو ما أثار حركة احتجاجية واسعة لم يشهدها المجتمع الإسرائيلي منذ عقود»[4]. ورغم التبريرات الرسمية للمشروع بوصفه محاولة لتحقيق «توازن بين السلطات»، اعتبرت قطاعات واسعة من المجتمع أن هذه الخطوة محاولة لتقويض استقلال القضاء والهروب من المحاكمة، الأمر الذي عمّق الاستقطاب بين التيار الليبرالي والعلماني واليمين القومي–الديني.

ويُظهر هذا التوجه كيف أن أزمة القضاء في إسرائيل ليست مجرد نزاع مؤسساتي تقني، بل انعكاس لصراع أيديولوجي وسياسي ممتد منذ نشوء الدولة، يعكس تصاعد تأثير التيارات الدينية واليمينية في صياغة القرار. إضافة، فإن إضعاف القضاء يمثل أحد أبرز الدوافع الأساسية وراء الاحتجاجات الشعبية بين 2023 و2025.

رابعا: أسباب الانقسام ودوافع احتجاجات 2023–2025

شهدت إسرائيل بين عامي 2023 و2025 واحدة من أوسع موجات الاحتجاج في تاريخها، «فقد

(1) **Sharir, N.** *Israeli Politics in Crisis: Netanyahu and the Judiciary*. Tel Aviv University Press, 2017, p. 112.

(2)**Levin, Y.** *Israel Between Religion and State*. Jerusalem Academic Press, 2023, p. 89.

(3)**Horowitz, D.** *The Israeli Political System: Power and Fragmentation*. Routledge, 2019, p. 203.

(4) **Ahram, Ariel.** *Breakdown and Resilience in Israeli Politics*. Palgrave Macmillan, 2020, p. 55.

شكّل مشروع «إصلاح القضاء» الذي طرحته حكومة بنيامين نتنياهو نقطة التفجير الأساسية للأزمة، إذ اعتبره خصوم الحكومة محاولة لفرض هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء وتقويض دور المحكمة العليا باعتبارها الضامن الأخير للتوازن بين السلطات»[1]ومع توسّع الاحتجاجات، برزت دوافع أعمق تتجاوز المسألة القانونية، إذ عبّر المعسكر العلماني–الليبرالي عن مخاوف بنيوية من صعود اليمين الديني–القومي وسيطرته على القرار السياسي، وهو ما رأى فيه كثيرون تهديدًا للنموذج المدني الذي تأسست عليه الدولة.

أما اليمين فقد اعتبر أن المحكمة العليا تتحرك خارج حدود اختصاصها وتمارس وصاية أيديولوجية على الدولة، ما أدى إلى تصاعد خطاب الاستقطاب بين «الشعبوية الدينية» و«النخبة الليبرالية». بحيث يتضح ان» هذا الانقسام ليس جديدًا، بل هو امتداد لصراع تاريخي بين التيار العلماني النخبوي والمؤسسات الدينية والقومية»[2], كما ان التحولات الاجتماعية أسهمت في تغيير ميزان القوى الديموغرافي والسياسي، ما جعل قطاعات واسعة من العلمانيين تشعر بأن ملامح الدولة تتبدل إلى نموذج ديني–قومي محافظ.

ومن بين الدوافع البارزة كان العامل الاقتصادي، إذ شهدت إسرائيل في الفترة نفسها ارتفاعًا غير مسبوق في تكاليف السكن والحياة الأساسية، إضافة إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية. « فالأزمات الاقتصادية تلعب دورًا مركزيًا في تفجير الانقسامات السياسية في المجتمعات المتعددة، لأنها تتقاطع مع مشاعر التمييز والتهميش وتعيد تعريف أولويات الاحتجاج»[3]

وقد برز وإلى جانب ذلك دور المؤسسة العسكرية التي دخلت في قلب الأزمة، إذ أعلن آلاف الضباط والجنود الاحتياط رفضهم أداء الخدمة في حال تمرير الإصلاحات القضائية، وهو ما فُهم على أنه مؤشر خطير على تصدّع «الإجماع الأمني» الذي تقوم عليه الشرعية. ومع تراكم هذه العوامل، تحولت احتجاجات 2023–2025 إلى أزمة شرعية شاملة طالت الحكومة والقضاء والجيش، وأطلقت نقاشًا غير مسبوق حول مستقبل الدولة وطبيعة نظامها السياسي.

خامسا: أزمة الدولة العميقة – الجيش، الشاباك، الموساد

تشكل الأزمة التي شهدتها إسرائيل خلال الفترة 2023–2025 نقطة انعطاف غير مسبوقة في علاقة الدولة مع مؤسساتها الأمنية، حيث انتقلت الأزمة من مستوى سياسي–مدني إلى مستوى بنيوي مسّ جوهر «الدولة العميقة» التي تمثّلها ثلاث مؤسسات مركزية: الجيش، الشاباك، والموساد.

(1) 1. **Shapira, Yoram.** *Israeli Democracy: Fragmentation and Crisis*. Cambridge University Press, 2018, p. 83.

(2)2. **Horowitz, Dan & Lissak, Moshe.** *Origins of the Israeli Polity*. University of Chicago Press, 1978, p. 119.

(3) **Holsti, Ole.** *Public Opinion and Israeli Foreign Policy*. Routledge, 2000, p. 143.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

فقد شكّل الجيش «الإسرائيلي» تاريخيًا العمود الأساس لشرعية الدولة، باعتباره المؤسسة الأكثر ثقة واندماجًا في المجتمع، «غير أن الخلاف حول «الإصلاح القضائي» كشف عن تصدعات داخل المؤسسة العسكرية نفسها، تجلّت في رفض آلاف ضباط الاحتياط—لا سيما في سلاح الجو—الاستمرار في الخدمة إذا ما تم تمرير التعديلات, «وقد مثّل ذلك سابقة خطيرة أدّت إلى أزمة ثقة بين القيادة السياسية والجيش، ما جعل المؤسسة العسكرية لاعبًا مباشرًا في الجدل العام، خلافًا للتقليد الذي حافظت عليه منذ عقود.»[1]

(الشاباك) وهو جهاز الأمن الداخلي ، فهو أيضا أمام تحديات مضاعفة نتيجة تصاعد الاستقطاب الداخلي وارتفاع مستوى التحريض السياسي ، مما دفع قيادات سابقة إلى التحذير من أن الأزمة تهدد «الأمن القومي من الداخل» لا من الخارج. « فالشاباك لطالما حافظ على مسافة محسوبة من النزاعات السياسية، لكن الانقسام الحاد في المجتمع الإسرائيلي دفعه إلى الانخراط في مهمة ضبط التوتر الداخلي، وليس فقط مواجهة التهديدات الفلسطينية أو الإقليمية»[2].

أما الموساد، فرغم تركيزه الأساسي على العمليات الخارجية، فقد عبّر عدد من رؤسائه السابقين عن مخاوف من أن استمرار الأزمة يضعف الردع الإسرائيلي ويقوّض قدرة الدولة على إدارة ملفاتها الاستراتيجية, بحيث « أن تآكل التماسك الداخلي ينعكس مباشرة على فعالية الأجهزة الأمنية كافة، ويخلق فجوة بين القيادة السياسية والمؤسسات المهنية التي تستند إلى الخبرة والتقدير الاستراتيجي بعيد المدى.»[3]

من خلال ما تقدم، نرى ان معادلة جديدة قد برزت في «إسرائيل» مفادها أن الدولة العميقة—بما تمثله من مؤسسات أمنية–عسكرية—لم تعد قادرة على أداء دور «حارس الاستقرار»، بل أصبحت جزءًا من الأزمة نفسها. وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر في مفهوم الشرعية الأمنية، وإلى اتساع النقاش حول مستقبل العلاقة بين السلطة السياسية والأجهزة التي لطالما توقفت عليها استمرارية «المشروع الصهيوني» واستقراره الداخلي.

سادسا: انعكاسات الأزمة على «المشروع الصهيوني»

مثلت الأزمة الداخلية التي عصفت بالمجتمع الإسرائيلي بين 2023 و2025 لحظة فارقة في مسار «المشروع الصهيوني»، الذي تأسس تاريخيًا على فكرة «الوحدة اليهودية» وضرورة تماسك الجبهة الداخلية باعتبارها شرطًا لاستمرارية الدولة واستكمال مشروعها الإقليمي. «فقد أظهرت الانقسامات

(1) **Cohen, Stuart.** *Israel and Its Army: From Cohesion to Confusion*. Routledge, 2019, p. 204.

(2) **Ben-Ari, Yehoshua.** *Internal Security in Israel: Structures and Challenges*. Tel Aviv University Press, 2020, p. 91.

(3) Halevy, Efraim.** *Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis with a Man Who Led the Mossad*. St. Martin’s Press, 2006, p. 58.

الحادة حول هوية النظام السياسي ودور المحكمة العليا أن «إسرائيل» لم تعد قادرة على الحفاظ على السردية المؤسسة التي تربط بين «الديمقراطية» و«الأمن» بوصفهما ركيزتين متلازمتين»[1] وقد أدّى تآكل الثقة بين المكوّنات الاجتماعية—العلمانيين، المتدينين— إلى إعادة إنتاج خطوط الاختلاف القديمة، والتي تستدعي طرح تساؤلات جوهرية حول قدرة الدولة على الاستمرار كنموذج سياسي مستقر يمكنه إدارة التناقضات الداخلية من دون الانزلاق نحو صراع أهلي.

إن ما يجري يعكس انتقال «المشروع الصهيوني» من مرحلة «التوسع والتمكين» إلى مرحلة «الدفاع عن الذات»، فقد أصبحت التهديدات الداخلية—الاستقطاب، أزمة الهوية، صراع الشرعية—أكثر خطورة من التهديدات الإقليمية المباشرة.»[2] كما أن اهتزاز العلاقة بين الحكومة والمؤسسة الأمنية كشف عن هشاشة «العقد الأمني» الذي شكّل أساس قوة الدولة لسبعة عقود.

إضافة، فقد أضرت هذه الأزمة بصورة «إسرائيل» في الغرب، وخصوصًا في الولايات المتحدة،»حيث عبّرت مؤسسات بحثية أميركية عن قلق متزايد من أن التحولات الداخلية تجعل إسرائيل أقل قدرة على أداء دورها التقليدي كحليف استراتيجي مستقر في الشرق الأوسط»[3] ونتيجة لذلك، بدأت تظهر مقاربات جديدة في مراكز التفكير تتساءل عمّا إذا كانت إسرائيل ما تزال قادرة على تمثيل «المشروع الغربي» في المنطقة، أم أنها تتجه نحو نموذج ديني–قومي يصطدم مع القيم الليبرالية التي بُني عليها الدعم الغربي تاريخياً.

وبذلك، يمكن القول إن الأزمة لم تعد مجرد خلاف سياسي داخلي، بل تحولت إلى تحدٍّ وجودي يعيد صياغة أسس «المشروع الصهيوني» نفسه، ويضع «الدولة العبرية» أمام مفترق طرق بين الاستمرار كنموذج ديمقراطي–مدني أو الاتجاه نحو دولة بهوية مغلقة تتآكل شرعيتها من الداخل.

سابعا: سيناريوهات المستقبل

فتحت هذه الأزمة الباب أمام مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل «الدولة العبرية»، في ظل التصدّع المتسارع في الشرعية السياسية وتراجع قدرة المؤسسات على إدارة الانقسام الداخلي. يتمثل السيناريو الأول في (استمرار الاستقطاب دون انفجار)، وهو سيناريو يقوم على بقاء الوضع الراهن مع محاولات حكومية لتعديل مشروع «الإصلاح القضائي» دون إلغائه كليًا، «»ما يسمح بتهدئة الشارع من دون معالجة جذور الأزمة البنيوية, « وهذا النموذج قد يطيل عمر الأزمة لكنه

(1) Sprinzak, Ehud.** *Brother Against Brother: Violence and Extremism in Israeli Politics from Altalena to the Rabin Assassination*. Free Press, 1999, p. 151.

(2) **Kedar, Mordechai.** *Israel's Internal Fault Lines*. Jerusalem Center for Public Affairs, 2016, p. 42.

(3) Inbar, Efraim.** *Israel's Strategic Landscape*. Routledge, 2017, p. 233.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

لا ينهيها، لأنه يبقي إسرائيل في حالة «لا استقرار مُدار»[1].

أما السيناريو الثاني فهو (تفاقم الانقسام ووصوله إلى نقطة انهيار مؤسسي جزئي)، خاصة إذا استمرت القطيعة بين المحكمة العليا والكنيست، أو إذا تعمّق الخلاف بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع الثقة العامة بالدولة وفتح الباب أمام عصيان مدني محدود أو تمرد داخل وحدات الاحتياط. «فالتهديد الأكبر في هذا السياق ليس الصدام المسلح، بل تحول إسرائيل إلى «ديمقراطية منقسمة» تفقد قدرتها على إنتاج قرار سياسي مستقر[2].

السيناريو الثالث يتمثل في (إعادة تشكيل النظام السياسي برعاية توافقية داخلية)، قد تشمل صياغة «وثيقة مبادئ» أو حتى دفع النقاش القديم حول «الدستور الإسرائيلي» إلى الواجهة من جديد، وهو ما يمكن أن يخفف التوتر بين المعسكرات ويعيد رسم حدود السلطة بين الحكومة والقضاء, «عندها قد تلعب الضغوط الأميركية والأوروبية دورًا حاسمًا في دفع النخب الإسرائيلية نحو تسوية داخلية، لأن استمرار الأزمة يهدد الدور الوظيفي «لإسرائيل» في الاستراتيجية الغربية»[3].

وفي ضوء هذه السيناريوهات، يبقى مستقبل الدولة العبرية مرهونًا بقدرتها على احتواء الانقسام الداخلي قبل أن يتحول إلى أزمة وجودية تقوّض أسس «المشروع الصهيوني» نفسه، وتجعل «إسرائيل «دولة هشّة غير قادرة على إدارة تناقضاتها أو الحفاظ على موقعها في الإقليم.

(1) Ahram, Ariel.** *Breakdown and Resilience in Israeli Politics*. Palgrave Macmillan, 2020, p. 67

(2) Goodman, Micha.** *The Israeli Paradox*. Kinneret Zmora Books, 2019, p. 128.

(3) Guzansky, Yoel.** *Israel's Strategic Challenges in a Changing Middle East*. Institute for National Security Studies, 2021, p. 212.

الخاتمة

تُظهر الأزمة التي شهدتها إسرائيل بين عامي 2023 و2025 هشاشة الشرعية السياسية في الدولة العبرية، إذ لم تعد الانقسامات داخل المجتمع مجرد صراعات أيديولوجية أو حزبية، بل أصبحت تهدد البنية المؤسساتية للدولة نفسها. وقد برزت هذه الأزمة جليًا من خلال الاحتجاجات الشعبية الواسعة، والصراع حول الإصلاح القضائي، والانقسام داخل مؤسسات الدولة العميقة كالجيش، الشاباك، والموساد. كما كشف البحث أن محاولات نتنياهو لإضعاف القضاء ليست مسألة تقنية بحتة، بل انعكاس لصراع سياسي–أيديولوجي طويل المدى يهدف إلى إعادة هندسة موازين القوى داخل الدولة.

ومن ثم، فإن الأزمة الحالية ليست مجرد حدث عابر، بل امتداد لجذور الانقسام البنيوي التي تعود إلى تأسيس الدولة، حيث تتداخل العوامل التاريخية والاجتماعية والديموغرافية مع الضغوط السياسية والأيديولوجية. وفي ضوء ذلك، يصبح مستقبل المشروع الصهيوني مرتبطًا بقدرة إسرائيل على إدارة هذه الانقسامات، وإيجاد صيغة توازن بين السلطات، وضمان استقرار مؤسسات الدولة بما يحفظ شرعيتها ويعزز ثقة المواطنين بها.

وبالتالي، فإن مواجهة هذه الأزمة تتطلب استراتيجية شاملة تشمل إصلاحات مؤسساتية، تعزيز الحوار الداخلي بين التيارات المختلفة، واعترافًا بحقيقة أن شرعية الدولة لا تستند فقط إلى القوة الأمنية أو الهيمنة السياسية، بل إلى قبول المجتمع بمؤسساتها وبقدرتها على توفير العدالة والمساواة. وإلا، فإن استمرار الاستقطاب وانحسار الشرعية قد يضع الدولة العبرية أمام تحديات وجودية تعيد تشكيل مستقبلها السياسي والاجتماعي على نحو عميق.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المراجع

المراجع العربية

1. أريبه، أ. (2020). *إسرائيل في مفترق طرق*. دار نشر ...
2. إينبار، إ. (2017). *المشهد الاستراتيجي لإسرائيل*. روتليدج.
3. بن آريه، ي. (2020). *الأمن الداخلي في إسرائيل: الهياكل والتحديات*. Tel Aviv University Press.
4. شاحر، ن. (2017). *السياسة الإسرائيلية المعاصرة: نتنياهو والقضاء*. جامعة تل أبيب.
5. كوهن، س. (2019). *إسرائيل وجيشها: من التماسك إلى الارتباك*. روتليدج.
6. ليفين، ي. (2023). *إسرائيل بين الدين والدولة*. Jerusalem Academic Press.
7. هاليفي، إ. (2006). *رجل في الظل: داخل أزمة الشرق الأوسط مع رئيس الموساد السابق*. St. Martin's Press.
8. هوروفيتز، د. (2019). *النظام السياسي الإسرائيلي: القوة والتفتت*. روتليدج.

المراجع الأجنبية

9. Ahram, A. (2020). *Breakdown and resilience in Israeli politics*. Palgrave Macmillan.
10. Ben-Ari, Y. (2020). *Internal security in Israel: Structures and challenges*. Tel Aviv University Press.
11. Cohen, S. (2019). *Israel and its army: From cohesion to confusion*. Routledge.
12. Goodman, M. (2019). *The Israeli paradox*. Kinneret Zmora Books.
13. Guzansky, Y. (2021). *Israel's strategic challenges in a changing Middle East*. Institute for National Security Studies.
14. Halevy, E. (2006). *Man in the shadows: Inside the Middle East crisis with a man who led the Mossad*. St. Martin's Press.
15. Horowitz, D. (2019). *The Israeli political system: Power and fragmentation*. Routledge.
16. Horowitz, D., & Lissak, M. (1978). *Trouble in utopia: The overcrowded society of Israel*. SUNY Press.
17. Inbar, E. (2017). *Israel's strategic landscape*. Routledge.
18. Kedar, M. (2016). *Israel's internal fault lines*. Jerusalem Center for Public Affairs.
19. Levin, Y. (2023). *Israel between religion and state*. Jerusalem Academic Press.
20. Shapira, S. (2018). *Israel: A history*. Brandeis University Press.

21. Shapiro, I. (2003). *The state of democratic theory*. Princeton University Press.
22. Sharir, N. (2017). *Israeli politics in crisis: Netanyahu and the judiciary*. Tel Aviv University Press.
23. Sprinzak, E. (1999). *Brother against brother: Violence and extremism in Israeli politics from Altalena to the Rabin assassination*. Free Press.
24. Weber, M. (1947). *The theory of social and economic organization*. Oxford University Press.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الفهرس:

المقدمة

أولا: مفهوم الشرعية

ثانيًا: جذور الانقسام داخل البنية السياسية الإسرائيلية

ثالثًا: نتنياهو وإضعاف القضاء: الخلفيات والدوافع

رابعًا: أسباب الانقسام ودوافع احتجاجات 2023–2025

خامسًا: أزمة الدولة العميقة – الجيش، الشاباك، الموساد

سادسًا: انعكاسات الأزمة على «المشروع الصهيوني»

سابعًا: سيناريوهات المستقبل

الخاتمة

المراجع

ً